(١٩٤٨ ، ١٩٦٧) ومن فرض لقوانين وانظمة - لا تقبلها المقاييس الدولية - تخدم اهدافه وصولا لما يسمى بالاقفار السكاني، كما انه لم يعدم سببا الا وفرضه،حتى الاسباب الخلقية التي تؤدي الى تفكك الانظمة والقواعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع.

ولئن استطاع المجتمع الفلسطيني - في الداخل والخارج - استيعاب الصدمة الحربية بمقدرته الحضارية على التكيف، فقد كان من اشد تلك الممارسات وقعا واثرا على المجتمع الفلسطيني هي تحطيمها للاجهزة الادارية والمؤسسات الاهلية والتنظيمات الاجتماعية المحلية، ومحاولاتها الدؤوبة لخلق اجهزة ومؤسسات منيعة للسلطة المحتلة.

وكان طبيعيا وتلقائيا من المجتمع الفلسطيني ان يحاول التمسك باجهزته ومؤسساته وان يبني له مؤسسات جديدة ضمانا لأمنه وتحقيقا لمصالحه وحفاظا على بقائه، ولما تنته بعد هذه المرحلة الهامة من مراحل الصراع الحضاري التي تشهدها الارض المحتلة بين الغازي بكل سلطته القادرة على القهر، وبين المغلوب الذي لم يستكن ولم يعجز عن ايجاد الوسائل للدفاع عن وجوده. ولعله في امس الحاجة الان لدعم اجهزته ومؤسساته وتقويتها وتماسك بنيانها وتذليل الصعاب امامها لتقوم باداء دورها في قيادة المجتمعات المحلية.

لذا، كان من هم هذه الورقة هو الكشف عن اهم جانب من هذه الاجهزة والمؤسسات، والمعنى بها الاجهزة والمؤسسات الزراعية، لاستدراك مدى الاهمال والاضرار التي لحقت بها، ذلك انها تخدم ادق واهم هدف في حياة المجتمع الا وهو هدف الحفاظ على ما تبقى من الارض والموارد خدمة لقضية البقاء الوطني.

اهمية تفعيل المؤسسات في الارض المحتلة واثرها على العملية التنموية:

العملية التنموية هي اسلوب للبقاء، وهي في التحليل الاخير اعمال للفكر العلمي لاعداد التصورات عن مستقبل المجتمع خلال فترة محددة من الزمن[1]. وتهدف العملية التنموية الى حل المشاكل الجذرية ذات الاهمية بالنسبة لقضية البقاء الوطني. ويستحيل عمليا حل هذه المشاكل دونما وجود اجهزة ادارية قادرة على تصور الاهداف ووضع الخطط والاساليب السليمة ورسم الفصل الاطر لاستغلال الموارد والامكانات.

فالعملية التنموية اذن هي وظيفة اساسية من وظائف القيادة في المجتمع، وعلى مختلف المستويات المحلية والقطرية والقومية والضمنية ان تكون اجهزة القيادة التي ستطرح المشاكل وتقترح الحلول نابعة من المجتمع نفسه وليست دخيلة او مفروضة عليه. ان تكون ممثلة للمجتمع ومن نفس طينته وحضارته. ان يكون لها نفس الاتجاهات والقيم والمبادىء والاهداف، وعليه فالادعاء بأن السلطة المحتلة قادرة على احداث التنمية او هادفة لها قضية لا يقبلها المنطق، لاختلاف بل تناقض مثل هذه القيادة عن المجتمع حضارة وقيما ومبادىء واهدافا.

كما انه، ومن الناحية العملية، لا يمكن ترجمة الاهداف التنموية الى وقائع عن طريق رسم السياسات والتخطيط بواسطة اجهزة التحكم عن بعد. بمعنى انه مهما بلغت شدةانتماء وولاء المجتمع وطنيا وقوميا لسلطة خارجية، فسوف تصطدم السياسات والخطط الخارجية بحائط الواقع والظروف الموضوعية التي يحياها المجتمع في الداخل.

ان وجود الاجهزة الادارية والمؤسسات التنموية الاهلية داخل الارض المحتلة ودعم تماسكها واعطائها (او اخذها) حق المشاركة في تحديد السياسات التنموية وصنع القرار وصلاحيات التنفيذ، قضية حتمية. اما ان مثل هذه المشاركة حتمية، ذلك لانها حاجة نفسية واجتماعية اساسية قبل ان تكون حاجة موضوعية تفرضها الظروف القائمة. ان تطبيق برامج التنمية في ظروف الاحتلال يجب ان تنبع من القواعد المحلية، حيث يتعمق الاحساس بالمشاكل ويأخذ النشاط صورة العمل الجماعي المطلوب.

فالمشاركة هي المعنى الثاني والمقابل للانتماء، سواء اكان هذا الانتماء للاسرة او للجماعة او للقيادة او للوطن. فحاجة الانسان للانتماء لجماعة ما او قيادة ما تعني انه يريد ان يشارك في نشاطها وان يسهم بدوره في عملية البناء. والمشاركة تحت ظروف الاحتلال هي العملية التي سوف تخلق الحوافز لدى الانسان لتبني قضاياه اليومية والدفاع عنها. وهي التي ستدفعه الى المطالبة والمواجهة والعمل لتحقيق اهدافه في صراعه المستمر من اجل البقاء.

الأجهزة الادارية الرسمية:

وليس من الممكن ولا المنطق تصور حدوث تنمية وتطور زراعي بمعزل عن جهاز اداري فاعل